الحقيقة والحقائق المنسيَّة في الحضارة الإنسانيَّة المعاصرة
(العدالة تمثيلاً)

عبد الله محمد الفلاحي
أستاذ الفلسفة الإسلاميّة في جامعة إب. اليمن

ملخّص إجماليّ

يتناول هذا البحث مشكلة التراجع والتغييب الممنهَج للحقائق المنسيَّة في الحضارة الإنسانيَّة المعاصرة، كالقيم الروحيَّة والأخلاقيَّة، فضلاً عن قيم أخرى، كالحريَّة، والمساواة، وحقوق الإنسان، والعدالة في منظومتي الفكر الدينيِّ والفلسفيِّ المثاليِّ.

يتتبَّع البحث انتكاسة هذه القيم في ظلِّ هيمنة العقل الآليِّ العلمانيِّ، والماديَّة الحداثويَّة العولميَّة الرَّاهنة، حيث تمَّ تهميشها لصالح قيم النفعيَّة البراغماتيَّة، والاقتصاد الصناعيِّ-التجاريِّ الرأسماليِّ المتوحِّش. كما يسلِّط الضوء على قيمة العدالة كنموذج تفصيليٍّ، موضحًا كيف تحوَّلت من مبدأ كونيٍّ أخلاقيٍّ إنسانيٍّ، إلى مفهوم إجرائيٍّ تقنيٍّ قانونيٍّ محليٍّ محدود، الأمر الذي انعكس سلبًا على الضمير الإنسانيِّ لحضارة اليوم.

إلى ذلك يحاول البحث الكشف عن العلاقة بين نسيان القيم العليا، وتفاقم الأزمات الإنسانيَّة المعاصرة. ويناقش مسؤوليَّة الدين والفلسفة والتشريعات الحديثة، في إعادة إحياء هذه الحقائق المنسيَّة النظريَّة والسلوكيَّة، وفق منطلقات دينيَّة وفلسفيَّة أخلاقيَّة وإنسانيَّة، كمدخل للإصلاح الحضاريِّ الشامل.

* * *

مفردات مفتاحيَّة: الحقيقة - الحقائق المنسيَّة - الحضارة الإنسانيَّة المعاصرة - العدالة - إشكاليَّة الحضارة الغربيَّة.

تمهيد

تُعدُّ الحقيقة من المفاهيم الجوهريَّة التي شغلت الفكر الإنسانيِّ عبر العصور، غير أنَّ التحوُّلات التي شهدتها الحضارة المعاصرة أدّت إلى تغييب أو تشويه عدد من الحقائق التي شكّلت مرجعيَّات أخلاقيَّة وثقافيَّة راسخة. كما شكّلت القيم الروحيَّة والأخلاقيَّة أحد المرتكزات الأساسيَّة في بناء الحضارات وتوجيه السلوك الإنسانيِّ نحو معايير سامية تتجاوز المصالح الآنيَّة والنزعات الفرديَّة. ومن بين هذه القيم، تبرز العدالة بوصفها قيمة محوريَّة تتداخل مع البعد الدينيِّ، والفلسفيِّ، والإنسانيِّ، إذ نُظر إليها في الشرائع السماويَّة والفلسفات الكبرى على أنَّها تجلٍّ للحقيقة، ومرآةٌ للحقِّ، وميزانٌ للحكمة. فالعدالة في التصوُّر الدينيِّ، مبدأ إلهيٌّ يعكس إرادة السماء في تنظيم العلاقة بين الإنسان وربِّه، وبين الإنسان وأخيه الإنسان، على أسُس من الإنصاف والرحمة والتكريم الإلهيّ.

ويُنظر إلى الحقائق العليا، والعدالة خصوصًا، من خلال الدين، من كونه مصدرًا روحانيًّا-عقليًّا وتشريعًا مثاليًّا يخلو من النقص والعيوب لأنَّه من الله، ومن خلال الفلسفة بشقَّيها النظريِّ الميتافيزيقيِّ، والعمليِّ الأخلاقيِّ، من كونها فضيلة فرديَّة عند أغلب فلاسفة اليونان وفلاسفة اليهوديَّة والمسيحيَّة والإسلام، والفلسفة الحديثة العقلانيَّة-المثاليَّة. كذلك يُنظر إليها كقيمة اجتماعيَّة وسياسيَّة عند فلاسفة العقد الاجتماعيِّ، وصولاً إلى مقارباتها المعاصرة بوصفها مطلبًا حقوقيًّا وأخلاقيًّا، يتَّصل بالحريَّة والمساواة والكرامة الإنسانيَّة. لكن الحضارة الإنسانيَّة المعاصرة-رغم تقدُّمها- تشهد نوعًا من التناسي المتعمَّد لهذه الحقائق، وفي مقدِّمتها:(العدالة) التي باتت تُستحضَر نظريًّا أكثر ممَّا تُمارَس في الواقع.

وبمنهج تاريخيٍّ تتبُّعيٍّ، وتفكيكيٍّ تحليليٍّ نقديٍّ مقارَن، يتناول البحث «الحقيقة والحقائق المنسيَّة في الحضارة الإنسانيَّة المعاصرة،(العدالة أنموذجًا)»، سعيًا للكشف عن التحوُّلات المفاهيميَّة والسلوكيَّة التي أصابت منظومة القيم، وتحديدًا العدالة منها، بوصفها إحدى ضحايا النزعة الماديَّة، والتفكيك القيميّ الذي يسِمُ العصر الحاضر، محاولاً الوقوف عند الأسباب الفلسفيَّة والثقافيَّة والأيديولوجيَّة والسياسيَّة التي أسهمت في تراجع الحقائق العليا، والعدالة منها خصوصًا، من قيم مطلقة إلى مجرَّد أداة نسبيَّة تُوظَّف وفق المصالح والنفوذ. والواقع أنَّ هذا العمل هو تتبُّع تاريخيٌّ لفقدان الحقيقة، ودعوة لإعادة استحضارها، وفهمها، والعمل على استرجاعها كأحد أعمدة الحضارة الإنسانيَّة الجامعة بين المادَّة والرُّوح، وبين الحسِّ والمعنى في عالم اليوم.

المبحث الأول:

الإطار المفاهيميُّ والنظريُّ للبحث

المطلب الأول : تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسيَّة للبحث

الفرع الأول: تعريف الحقيقة والحقائق المنسيَّة

أولًا: الحقيقة: مفهومها، دلالاتها وقيمتها، وآثارها

1. مفهوم الحقيقة:

يحدِّد الجرجاني المفهوم، في ما هو ثابت ومستقرٌّ ويقينيٌّ، في اللغة والمنطق والفلسفة: فالثابت لغة: هو المعنى الحقيقيّ، ويقابله المجازي، والثابت أنطولوجيًّا، هو الجوهر، وتقابله الصورة. ولذا يلزم الُّلجوء إلى التحديد الفلسفيِّ للفيلسوف الفرنسيِّ أندريه لالاند (1876-1963Laland,)، الذي عرَّف الحقيقة في خمس دلالات: هي خاصيَّة كلِّ ما هو حق، هي القضيَّة الصادقة، هي ما تمَّت البرهنة عليه، هي شهادة من يتكلَّم بما رآه أو سمعه ويتَّصل الحقيقة بالمعرفة التي تحدِّد علاقة الإنسان وسعيه لاكتشاف ذاته وبالعالم [1].

2. دلالات مفهوم الحقيقة:

الدلالة الاجتماعيَّة: الحقيقيُّ هو الوجود المدرك والقابل للتحقُّق فقط. **الدلالة الُّلغـويَّة:** الحقيقيُّ هو ما وضع اللفظ له، وعكسه المجاز. **الدلالة المنطقيَّة:** الحقيقة هي الجوهر والماهيَّة، واللَّاحقيقة، هي المظهر، اليقين، واللاحقيقة هي الوهم. **الدلالة الفلسفية:** هي المطابقة مع واقعها، أو مع موضوعها. هي قول الحقيقة كما هي.**(2. 3)**.

3. قيمة الحقيقة، وعلاقتها بالواقع:

للحقيقة قيم فكريَّة ونظريَّة، وقيم نفعيَّة وعمليَّة، وقيم أخلاقيَّة. فتجمع كلَّ ما هو مفيد لفكرنا وسلوكنا وحياتنا، وتغيّره نحو الأحسن. ويمكن تحديد الواقع الحقيقيِّ في **نقطتين**، هما: كلُّ ما هو قابل للإدراك الحسّيِّ المباشر. وكلُّ ما هو أنطولوجيٌّ معقول مفروض على الذهن، بمعنى، أنَّ غاية الحقيقة هي أن تصبح واقعًا وتمتلكه فى شكل مثاليّ[2].

---

[1]- الجرجاني، التعريفات، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2،،دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2003م.

[2]- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفيَّة الطبعة الثانية، عويدات للنشر والطباعة، مكان النشر: بيروت 2012

4. آثار الحقيقة:

إنَّ قول الحقيقة وممارستها بصدق يمكنهما معالجة آلاف المشاكل مثل معضلة الفساد، الجريمة، الحروب، الدمار، على عكس الجهل بالحقيقة، وممارسة الكذب اللذين يقضيان على الوعي والروح وكلِّ شيء جميل ويصعّبان الحياة [1].

ثانيًا: تعريف الحقائق المنسيَّة

تعرف إجرائيًّا في هذا البحث، بأنَّها: جملة القيم الروحيَّة والعقليَّة العليا أو المطلقة، التي قامت على أساسها الحضارات المتعاقبة في المجتمع الإنسانيِّ، منذ فجر التاريخ وحتى الحضارة الإنسانيَّة المعاصرة، والتي تشمل القيم الدينيَّة والروحيَّة، والقيم الأخلاقيَّة المثاليَّة، والقيم العقليَّة الإنسانيَّة الفطريَّة منها أو الوضعيَّة، كـ **(الحريَّة، المساواة، حقوق الإنسان، العدالة)**. وحلَّت محلَّها قيم ماديَّة لا دينيَّة، حداثويَّة، علمانيَّة، عولميَّة، رأسماليَّة تكنولوجيَّة نفعيَّة، انتهازيَّة، ظالمة، شيَّأت الإنسان وأهدرت كرامته وحريَّته، وقتلته من دون اعتبار لآدميَّته وإنسانيَّته وفطرته المفطور عليها.

الفرع الثاني: تعريف الحضارة الإنسانيَّة المعاصرة

أولًا: تعريف الحضارة الإنسانيَّة المثاليَّة

أ) الحضارة، هي: كلُّ إنتاج أو عمل تنعكس عليه الأسُس الفكريَّة والوجدانيَّة والسلوكيَّة للإنسان، ضمن إطارات قيميَّة عالية، ومبادئ تسعد البشريَّة جمعاء، وذات مظهرين: الرقيُّ الماديُّ، والرقيُّ المعنويّ. **أمَّا الإنسانيَّة:** فهي الصفات التي يتميَّز بها الفرد، أو مجموعة من الأفراد أو الأمَّة، ضمن إطار من الوعي الدالِّ على الخير، وتظهر هذه الصفات في الفرد أو المجموع من خلال أنشطتهم وعلاقاتهم المتبادلة بينهم، وفي علاقة الأمَّة مع الأمم الأخرى.[2].

ب) التعريفات القديمة للحضارة: يعرِّفها ول ديورانت بأنَّها: «نظام اجتماعيٌّ يُعين الإنسان على الزيادة من إنتاجه الثقافيِّ، وتتكوَّن من عناصر أربعة هي: الموارد الاقتصاديَّة، والنظم السياسيَّة، والتقاليد الخلقيَّة، والعلوم والفنون»، وغيرهم من العلماء والمفكِّرين الذين يجمعون على رأي واحد مع الاختلاف في استعمال المفردات [3].

ج) المفهوم الجديد للحضارة المعاصرة: يعرِّفها هرسكوفتس بأنَّها الكمُّ النهائيُّ للمعتقدات

---

[1]- علي حسين يوسف، الحقيقة بين المفهوم اللغوي والتعريف الاصطلاحي،2013-9-8 الرابط https://iraqicpa rchive

[2]- سارة زقية، مظاهر الحضارة الإنسانيَّة، في: موضوع، زرته 2025/4/28م، على الرابط: https://mawdoo3.com/

[3]- إدوار تايلور، الثقافات البدائيَّة، الطبعة الإنكليزيَّة،1817م وول ديورانت، قصَّة الحضارة، ترجمة، زكي نجيب محمود، ط1، بيروت ،1988م.

والمعرفة والقيم والأهداف التي تكوِّن حياة جماعة ما، اعتمادًا على تقاليد وقيم، ومقوِّمات بيولوجيَّة ونفسيَّة وتاريخيَّة، وتمثِّل المحيط الذي يخلقه المجتمع ويعيش من خلاله، لتأمين احتياجاته المادّيَّة والمعنويَّة، وأنَّ هذا المحيط ديناميٌّ متطوِّر، يتعلَّمه أفراد المجتمع بالتوارث الاجتماعيّ [1].

ثانيًا: تعريف الحضارة الغربيَّة المعاصرة بصورتها الراهنة

يرى البعض، أنَّ الحضارة الغربيَّة المعاصرة، هي الحضارة التي طرأت عليها نقاط ضعف، أضرَّت بالقيم والمُثل الإنسانيَّة العليا، فحلَّت المادّيَّة محلَّ القيم الروحيَّة، وسيطرت الفرديَّة الجامحة والهيمنة الاقتصاديَّة الغربيَّة فطغت حالة اللَّامساواة والفقر والعنصريَّة محلَّ المساواة والعيش المشترك[2]. ووفقًا لهذا التعريف السلبيِّ، تعرَّضت هذه الحضارة لجملة من الانتقادات، أهمُّها أنَّها لا تعبِّر عن القيم الإنسانيَّة الحقيقيَّة، وأنَّها متوحِّشة بجدارة... كما يطلق عليها البعض وصف «غروب الحضارة الغربيَّة» لافتقادها الريادة المعنويَّة. في هذا السياق، يقول الدكتور إبراهيم الحيدري: «الواقع أنَّ أزمة الحضارة الغربيَّة، تنطلق من تحوُّلها إلى (مدنيَّة بلاستيكيَّة) بائسة، تجرِّد الإنسان من طاقاته الخلَّاقة وقيمه الروحيَّة والأخلاقيَّة، الأمر الذي أوجد الفراغ المعنويَّ أو الروحيَّ، والفساد السياسيَّ والأخلاقيَّ، وشيوع الأنانيَّة، وخلق الحاجة إلى الطمأنينة النفسيَّة والاجتماعيَّة.. وأمَّا المقصود بالمعاصرة، فهي العصر الذي بدأ زمانه ما بعد العصر الحديث، مطلع ق19م إلى وقتنا الحالي، حيث الأحداث التاريخيَّة والمجريات التي غيَّرت العالم بالتدريج، إلى ما نعيشه في الوقت الحالي [3].

المطلب الثاني: تعريف العدالة وعلاقتها بالحقيقة والحقائق العليا

الفرع الأول: تعريف العدالة، وأنواعها ومجالاتها

أولًا: تعريف مفهوم العدالة وما يتَّصل بها

1. العدالة في اللُّغة: هي مصدر لفعل عدل يعدل، هذا الجذر في معاجم اللُّغة هو نقيض الجور والظلم. أو هي: سمة ما هو عادل، ويستعمل في الكلام على الإنصاف، أو الكلام على الشرعيَّة، أو هي فعل أو قرار يستعمل لفرض العدالة[4].

---

[1]- Herskovits, M., "Man and His Works", New York 1948 , See: Herskovits, M. J. "Cultural Anthropology" New York 1964, pp. 7,8 38م2025/4/، ://www.hindawi.org/

[2]- For more definitions, See: Carol Rovane, Contemporary Civilization, in a Columbia College ,Columbia University in the City of New York ,on the date:282025/4/www.college.columbia.

[3]- فداء الدين السيد عيسى، الحضارة الغربيَّة.. حضارة متوحِّشة بجدارة!، مدوَّنة الجزيرة نت: في 2018/8/30 ، على الرابط: www. aljazeera.net

[4]- ابن منظور الأفريقي، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت،1997م، ج 11،. وتهذيب اللغة، تحقيق: عمر سلامي، عبد الكريم حامد، ، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001

2. ثانياً: العدالة في الاصطلاح:

العدالة بمفهومها العام: تصوُّر لمجموعة القواعد التي تحقِّق التوازن بين جميع أفراد المُجتمع من حيث الحقوق، وتحكُمه أنظمة وقوانين يتعاون في وضعها أشخاص بطريقة حُرَّة من دون أي تحكُّم أو تدخُّل، حتى تتحقَّق المساواة بين جميع الأشخاص داخل المُجتمع[1] . **العدالة فى الاصطلاح الإسلامي:** ما يكشف عنه القلب لمعرفة وجه الصواب باعتبار العدالة، إعمال العقل في تحرّي الصواب لتحقيق المنفعة وتحقيق مقاصد الشرع. ويعرف الإنصاف بأنَّه الحكم العادل الصادر عن احترام روح القوانين وليس عن التطبيق الحرفيِّ لها. وتعرف المساواة بأنَّها اعتبار الناس سواء في التمتُّع بالحقوق، من دون اختلاف في الجذارة أو الجنس أو اللون أو المعتقد..[2]. **تُعرّف العدالة، (Justice):** عند لالاند، بوصفها نظامًا أو مبدأ أخلاقيًّا، يحكم العلاقات بين الأفراد من جهة، و بين الأفراد والمجتمع من جهة أخرى، ويهدف إلى توزيع الحقوق والواجبات بشكل عادل **..(2,10)**

3. العدالة الاجتماعية: (Justice social):

العدالة الاجتماعيَّة، مفهوم، يشمل قضايا، مثل: المساواة الاجتماعيَّة، وتكافؤ الفرص، ودولة الرفاهية، ومكافحة الفقر، وطلبات العمل، والنسويَّة، ومناهضة العنصريَّة، بهدف بناء المزيد من العدالة والتقليل من الفوارق[3]. **أو هي**» مبدأ أخلاقيٌّ سياسيٌّ، يتضمَّن المساواة في توزيع الثروة، والفرص، والواجبات، والمشاركة في الحياة السياسيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة، وتمكين الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة في مجتمعهم، مع التركيز على أهميَّة العدالة في الفلسفة الأخلاقيَّة والسياسيَّة .

الفرع الثاني: علاقة العدالة ببعض الحقائق المطلقة

أولًا: علاقة العدالة بالنظام الاجتماعيِّ والأخلاقيّ: في علم الاجتماع، تتضمَّن العدالة دراسة كيفيَّة بناء الإنصاف والمساواة والنظام الاجتماعيِّ والحفاظ عليه داخل المجتمع. وتشمل: العدالة التوزيعيَّة، والإجرائيَّة، والجزائيَّة. والعدالة ونقيضها» تتأثَّر بالمعايير والقيم وعلاقات القوَّة داخل المجتمع. وتشير العدالة إلى الإنصاف والصواب الأخلاقيِّ، وكيفيَّة تحقيقها داخل مؤسَّسات المجتمع وقوانينه، ويختلف باختلاف المعايير الثقافيَّة والقانونيَّة والأخلاقيَّة، مما يجعله مفهومًا

[1]- سارة ربحي، مفهوم العدالة، (موضوع)، زرته بتاريخ:2025/5/5م، على الرابط: https://mawdoo3.com/
[2]- Fiche de cours: السياسة/ السياسة/ مفهوم الحق والعدالة https://www.kezakoo.com/cours
[3]- أحلام أزوتار، العدالة الاجتماعيَّة: في الموسوعة السياسيَّة، :5-5-2025م.على: https://political-encyclopedia

ديناميكيًّا ومتعدِّد الأوجه[1].

ثانيًا: علاقة العدالة بالإنصاف: من صور علاقة العدالة الاجتماعيَّة بالإنصاف: يتمُّ تقديم العدالة الاجتماعيَّة كواحد من مسارات الإنصاف، الذي يعني التوزيع الأكثر عدالة لثروة المجتمع، ممَّا يمنح الجميع ما يستحقُّونه ويحتاجون إليه، من أجل بناء مجتمع متساوٍ [2].

ثالثًا: علاقة العدالة بالحقِّ: العدالة هي تجسيد لفكرة الحقِّ، والالتزام بالحقِّ كقيمة أخلاقيَّة مثلى يستوجب إحقاق العدل، باحترام حقوق الآخرين والمساواة بينهم من خلال قوانين الدولة، إذ لاعدالة إلَّا إذا تمَّ الجمع بين الحقِّ والمساواة بالقانون[3].

رابعًا: علاقة العدالة بالقانون والأخلاق: أ) العدالة هي الغاية المثلى للقانون الذي يسعى دومًا لتحقيقها. **ب)** من الناحيَّة الأخلاقيَّة: تمثِّل توافقًا بين قوى النفس بوساطة العقل، لتحقيق التوازن بين قواها. **ج)** إنَّ مصدر العدالة في التشريعات القديمة، هم الآلهة، وعند اليونان، هو العقل وإحساس العدالة في النفس البشريَّة، عند الرومان، قانون الشعوب وقانون الطبيعة. والرأي الصادر عن العقل والوحي فى الشريعة الإسلاميَّة، وضمير الملك فى القانون الإنكليزيّ، والإرادة الإنسانيَّة، في القانون الوضعي **(14,15)**.

خامسًا: علاقة العدالة بالمساواة: ويعني مساواة الناس أمام الدين والقانون، والمساواة في تقلُّد المناصب والمكاسب والمنافع، من دون تمييز بين الأفراد، وتمتُّعهم بالحقوق العامَّة، والواجبات الشرعيَّة والثواب والعقاب، بلا تمييز بسبب العرق واللَّون والنوع **(14,15)**.

سادسًا: علاقة العدالة الاجتماعيَّة بالحريَّة: للعدالة سيادة على مفاهيم الحريَّة والمساواة، لأنَّها لا تقف عند حدٍّ معينَّ. فتكون هي الخير العام الذي ينظِّم العلاقة بين مفهومَي الحريَّة والمساواة، اذ يكفل الموازنة بين الطرفين **(12,14,15).**

الفرع الثالث: مرتكزات العدالة الاجتماعيَّة:

1. المساواة الاجتماعيَّة: في الحقوق والواجبات أمام القانون من دون استثناء.
2. تكافؤ الفرص للجميع من دون استثناء.
3. **الضمان الاجتماعيّ:** بهدف تقليل الفجوات بين أفراد المجتمع.

---

[1]- Easy Sociology, Justice: An Introduction ,in Sociology of Crime & Deviance, October 3, 2024, The site was visited on:52025/5/, On the link https://easysociology.com/

[2]- أحمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسيَّة،ط1، دار مكتبة الكندي للنشر، عمآن،1988م، ص186.

[3]- فارس كمال نظمي، مفهوم العدالة في الفكر الاجتماعي، من حمورابي الى ماركس، الحوار المتمدِّن، ع: 1671، بتاريخ: 2006 / 9 / 12، على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/nr.asp.

4. إعادة توزيع الدخل والأجور بطريقة متساوية.
5. الدفاع عن حقوق العمال والنقابات (**12,14,15**).

المبحث الثاني:

الإطار التاريخيُّ للحقيقة والحقائق العليا (العدالة أنموذجًا)

المطلب الأول: الحقائق العليا والقيم المطلقة في تاريخ الحضارة الإنسانيَّة

الفرع الأول: الحقيقة عند الفلاسفة :(من عصر الإغريق وحتى الفلسفة المعاصرة)

أولًا: الحقيقة في الفلسفة اليونانيَّة والمسيحيَّة: ظلت المقاربة الإغريقيَّة للحقيقة سائدة في الفكر الأوروبيِّ حتى القرون الوسطى، وظهور توما الأكوينيّ الذي بيّن أنَّ الحقيقة ليست الواقع في حدِّ ذاته، ولا الذكاء، بل توافق الواقع والذكاء، والإمساك بالحقيقيّ معناه الالتزام بما هو، ولو أنَّه يعتقد أنَّ الواقع هو الذي ينطبع فينا وليس العكس، وفي مجال المعرفة، تستخرج الملكات الحسّيَّة صورة حسَّاسة عن مادَّة وتزوِّد بها الذكاء، إذ لا شيء في الذكاء لم يكن من قبل في الحواسّ [1].

ثانيًا: مفهوم الحقيقة عند الفلاسفة والصوفيَّة في الإسلام: أ) يذهب فلاسفة الإسلام، إلى أنَّ الحقيقة هي الهدف الأسمى الذي يسعون إليه، وهي أسُّ الكمال والسعادة والفضيلة. ولا تتحقَّق إلَّا عن طريق استخدام البرهان والنظر العقليِّ، والعرفان الصوفيِّ، مع اعترافهم بحقيقتَي الفلسفة والشريعة. إذ الدفاع عن الفلسفة واليونانيَّة خصوصًا، من خلال شرعيَّة النصِّ والقانون والفقه والواقع، هي التي تسمح لهم بالتفلسف[2]. فهذا الفارابي، (259-339هـ)، يرى أنَّ الحقيقة لا يتمُّ إدراكها إلَّا عن طريق العقل والحكمة، وأنَّ الحقيقة الأزليَّة، هي حقيقة الله، أو الوحدة التي صدرت عنها كثرة الموجودات والخلائق. أمَّا ابن سينا (370-428هـ)، فقد أثبت وحدة الحقيقة الربَّانيَّة التي تصدر عنها الموجودات المتعدِّدة فيضًا وإشراقًا، وأنَّ السعادة الحقيقيَّة، تنتج من طريق تنقية الروح وتطهير النفس. بدوره، رأى الغزالي، (1057-1111م) أنَّه لا بدَّ من منهج يحقِّق الوصول إلى الحقيقة، والتي بها تتحقَّق السعادة والفضيلة والكمال. من جانبه، تناول ابن رشد (520-595هـ)، وحدة الحقيقة، بمنهج عقليٍّ ونصٍّ شرعيٍّ معًا. وكانت الحقيقة الربَّانيَّة أهمَّ هذه الحقائق وأسماها عنده وعند متكلِّمي وفلاسفة الإسلام على حدٍّ سواء **(18, 19, 20)** .

ب) الحقيقة عند الصوفيَّة هي مستوى عالٍ من الوعي والإدراك والفهم، ما يتجاوز به عجز

---

[1]- محرِّر، الحقيقة والمعرفة، في: أندي توب، زرته بتاريخ:2025/4/26م،عل :https://www.andeetopt.

[2]- جميل حمداوي ، مفهوم الحقيقة في الفكـــر الإســـلامي، (بحث) ديوان العرب، زرته بتاريخ:2025/4/26م، على الرابط: https://www.diwanalarab. /

العقل عن الوصول إلى يقين بالحقائق العليا أو البعيدة المنال. أو هي «مرحلة التمكين » من إدراك حقائق الموجودات والمُثل العليا المجرَّدة، لا بالإدراك الحسيِّ، ولا باستدلالات العقل وبراهينه المنطقيَّة، بل بنور يقذفه الله في صدر العبد، وهذا النور مفتاح المعارف كلِّها- بتعبير الغزالي-. وتشكّل الحقيقة المحمديَّة عند الصوفيَّة، بمحمد R، بوصفه أساس وأصل الموجودات، أو أساس الكون وأصله.. وهي ترتبط مع فكرة الإنسان الكامل التي هي الرسول R، يلخّصها الأمير عبد القادر الجزائريّ في قوله: «أول مخلوق تعينَّ في الحضرة العلميَّة منه جميع ما في العالم الكبير والصغير، بحيث لا يخلو منها صورة من صور هذا العالم، وبهذا المفهوم يحتلُّ الإنسان موقفًا وجوديًّا في هذا العالم، لا يماثله فيه موجود من موجوداته كائنًا ما كانت صورته، بوصفه حقيقة الموجودات، فهي باطنه، وهي أيضًا ظاهره. وهو أكمل مظاهر الكون، وهو (أي محمدR) مظهر لهذه الحقيقة، وهو نور أزليٌّ قديم وجد قبل الأكوان وقبل آدم (ع)، ومن هذا النور انبثق الأنبياء، فهو سرُّ الوجود وحقيقته. وكلُّ النصوص القرآنيَّة جاءت لتؤكِّد هذه الحقيقة بجعل محمد R،أصل الوجود، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا**﴾ (النساء:174). فاللّه جعل نور محمد(ص) أقوى الأنوار جميعها، ونوره إنارة للأنوار العقليَّة البشريَّة، يقول تعالى: «**مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ**». (النور:35). ويعتبر النبهاني** أنَّ النور المحمديَّ قديم قدم وجوده، ويستدلُّ بقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾(الكوثر:1)، فيدلُّ هذا على أنَّ الإعطاء حصل في الزمان الماضي، والماضي عزيز، وهو أشرف ممَّا سيصير. وهكذا ارتبطت الحقيقة عند الصوفيَّة بالقلب العرفانيِّ، تحلية وتخلية ووصالاً، واقترنت بالروح الوجدانيَّة سلوكًا ومقامًا، واستندت إلى الكرامات سردًا وخيالاً، وتصوُّرات عجائبيَّة خارقة **(21, 22, 23, 24, 25)**.

ثالثًا: الحقيقة في الفلسفة الحديثة والمعاصرة: - كان **ديكارت**،(1596-1650م) هو من جعل العقل مصدر اكتساب المعرفة الحقَّة، فجاء عصر الأنوار ليمثِّل امتدادًا لفكره الذي جعل مبدأ اليقين في المعرفة انطلاقًا من ذاته. وكان **نيتشه** قد رأى ألَّا وجود لأحداث، بل لتأويلات لا نهاية لها، والبحث عن الحقيقة هو نموذج القوى الارتداديَّة. أما **هوسرل** فوضع المنهج الفينومينولوجيَّ الذي يردُّ الموضوع إلى المبدأ الذي يمثِّله، وهو الوعي الخالص. من جانبه، يطالب **هايدغر** باستعادة قيمة الميتافيزيقا الأنطولوجيَّة، بوصفها علم الكائن، معتبراً أنَّ الحقيقة هي الكشف عن علاقتنا بالكائن **(16)**. أمّا الفيلسوف النمساويُّ **كارل بوبر** فقد قرَّر أنَّ معيار الحقيقة معطى علميٍّ، والنظريَّة لا تكون حقيقيَّة إلَّا إذا انفتحت أمام النقد واعترفت بإمكانيَّة النقض (**26،27**). وأكدت **الفلسفة البراغماتيَّة** أنَّ قيمة الحقيقة تتجلَّى في كلِّ ما هو نفعيٌّ ومفيد في تغيير الفكر والواقع معًا. أمَّا الفيلسوف الإنكليزيُّ **هنري برغسون** فيرى أنَّ القيمة الفعليَّة للحقيقة تتجلَّى في مطابقتها لما كان أو لما سيكون، وقيمتها تكمن في كونها تهيّئ لمعرفتنا استباق ما سوف يكون. وتاريخ الفلسفة

يؤكِّد أنَّ للحقيقة قيمًا متعدِّدة، بين فكريَّة ونظريَّة، ونفعيَّة وعمليَّة، وأخلاقيَّة. وقد تميَّزت الفلسفة التقليديَّة في اعتبار الحقيقة غاية في ذاتها، وكان الفيلسوف يطلب الحقيقة لذاتها **(26, 29, 30)**.

الفرع الثاني: حقوق الإنسان في الإسلام ومميّزات التصوُّر الإسلامي لها

أولًا: أهمُّ الحقوق التي كفلها الإسلام للإنسان

-1 حقُّ الحياة: لقد أوجب الإسلام على الناس جميعًا، حماية حياة الإنسان، وحظر التعدّي على حياته، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿**قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [الأنعام:151] وحرَّم قتل الأطفال والأجنَّة لتأكيد حقِّهم في الحياة، بقوله سبحانه: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ**﴾ [الإسراء:31] **(26, 31)**.

-2 حقُّ الكرامة الإنسانيَّة: قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**﴾ [الإسراء:70] ، ويحافظ الإنسان على كرامته من خلال سلوكه، وأعماله الصالحة، ويؤكِّد ذاته عن طريق معرفة الله، والعمل بطاعته، وخدمة خلقه[1].

-3 حقُّ الحريَّة: التي هي فطرة الله التي فطر الناس عليها، وميَّزهم بها. قال تعالى: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ [فصّلت:46][2].

ثانيًا: سمات حقوق الإنسان في الإسلام: تتميَّز بعدد من السمات والخصائص، أهمُّها: أنَّها منح إلهيَّة، شاملة لكلِّ أنواع الحقوق، وثابتة، لا تقبل الإلغاء أو التبديل أو التعطيل، مقيَّدة بعدم التعارض مع مقاصد الشريعة الإسلاميَّة. المساواة في الحقوق والواجبات من دون تمييز على أساس الجنس والعرق والدين[3].

المطلب الثاني: قيمة العدالة في تاريخ الحضارة الإنسانيَّة(من الإطلاقيَّة إلى النسبيَّة)

الفرع الأول: **العدالة في تاريخ تشريعات الحضارات القديمة= (وادي النيل - وادي الرافدين...)**

---

[1]- الحريَّة في الإسلام. نسخة محفوظة، تمَّت زيارته في 5/1/ 2025م. على الرابط: www.islamport.com.

[2]- خصائص حقوق الإنسان في الإسلام، في موقع زرته بتاريخ: 2025/5/1م على الرابط: www.islamport.com

[3]- أميمة جمال عبد الجواد، العدالة كغاية للقانون في تاريخ فلسفة القانون، (دكتوراه)، جامعة عين شمس، كليَّة الحقوق،، 2023م، مركز النظم للدراسات والبحث العلمي، 2024 م، على الرابط: https://www.alnodom.

أولًا: في الحضارة الفرعونيَّة:(المصريُّون القدامى): اعتبر المصريون القدماء فكرة العدالة إلهًا، وسمُّوه معات، وكان واجبًا على الملوك والقضاة تطبيق مبادئ العدالة، ومن قصَّر فحسابه عسير أمام الآلهة، والملك يُسأل عن أفعاله وتحقيق العدل والمساواة في الآخرة باعتباره واجبًا دينيًّا عليه.

ثانيًا: في القانون العراقي القديم: العدالة هي إحدى نِعم الآلهة على الناس. والملوك مفوَّضون عن الآلهة لنشر العدالة وإصدار قوانين حمايتها وتنفيذها. وإرضاء الآلهة يكمن في تحقيق العدل بين الناس وإنصافهم، وقد وصفها حمورابي بأنَّها قادرة ومتغلّبة، وتتجسَّد بالقانون **(34, 35)**.

ثالثًا: العدالة في الفلسفة اليونانيَّة: تمثَّلت العدالة عند الإغريق في جانبين، جانب أخلاقيٍّ، باعتبارها فضيلة أخلاقيَّة، وجانب قانونيٍّ باعتبار الفرد عضوًا في جماعة يرتبط بأفراد آخرين توجد بينهم روابط ومعاملات متبادلة، والقوانين تحكم هذه العلاقات وتحدِّد حقوق وواجبات كلِّ فرد في الجماعة تجاه الآخرين. (أفلاطون، (347-427 ق.م)، وتلميذه أرسطو (395-470ق.م)[1].

رابعًا: العدالة عند الرومان: تبلورت لديهم في تحقيق المساواة، وإعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقَّه، كغاية للقانون. وهي عند هوميروس تشير إلى الأمير الذي يحكم المدينة بالقوة العادلة[2].

خامسًا: العدالة في القانون اليهوديِّ القديم: كان يُنظر إلى الأحكام القضائيَّة على أنَّها صادرة من الآلهة، ويتمُّ نقل إرادة الآلهة بواسطة الكهنة أو القضاة في المجتمع اليهود **(37)**.

سادسًا: العدالة في الفكر الدينيِّ المسيحيِّ: اعتبرت الفلسفة المسيحيَّة القدّيسين ظلَّ الله في الأرض، فكوَّنت النظريَّة أنظمة استبداديَّة - ثيوقراطيَّة في أوروبا قادها القدّيسان أوغسطين (304-430م) وتوما الأكويني، (1225-1274م)، وكانت القوانين التي شرَّعت الظلم والاستبداد والطغيان على حقوق الإنسان، مستنبطة من وحي الوصايا الإلهيَّة والحقِّ الإلهيّ. فانقسم المجتمع إلى طبقتين : «النخبة» و «العامَّة»، ومن النخبة يبرز القائد الضرورة الذي يكشف قواعد العدل ويفرض على الرعيَّة طاعته[3].

الفرع الثاني: العدالة في الإسلام والفلسفة الإسلاميَّة

أوَّلًا: العدالة من منظور الإسلام: هو مشروع حضاريٌّ ذو أبعاد أخلاقيَّة وإنسانيَّة، ولا يتحقَّق أو يقوم المشروع الحضاريُّ لأيِّ أمَّة إلَّا من منطلق العدالة التي خلقت الإنسانيَّة لتحقيقها بين جميع

---

[1]- يحي عبدالله بن الجف، العدالة من منظور القرآن الكريم، مدوَّنة الجزيرة، بتاريخ:2021/11/28م، على الرابط: https://www.aljazeera.

[2]- محمد حميد الله الحيدر أبادي، مجموعة الوثائق السياسيَّة للعهد النبوي و الخلافة الراشدة، ط1،مطبعة القاهرة، مصر، من دون تاريخ.

[3]- ياسين البجدايني، نظريَّة العدالة كإنصاف عند رولز: مجلَّة «حكمة»،2017/1/17م، الرابط: https://hekmah.org/

أفراد مكوِّناتها البشريَّة. قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ [النحل: 90]. من هذه الانطلاقة القرآنيَّة، يتجسَّد العدل بمفهومه الواسع، وينطلق المسلم بهذا النداء الآمر ليحقِّقه في الحياة، ويقيمه بين الناس على نفسه.

ثانيًا: مفهوم العدالة في الفلسفة الإسلاميَّة شامل ومتعدِّد الأبعاد، يتجاوز مجرَّد العدالة في المعاملات إلى العدالة الاجتماعيَّة والسياسيَّة، وحتى العدالة الإلهيَّة. وهو يهدف في الإسلام إلى إقامة مجتمع متوازن يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أفراد المجتمع، مع احترام كرامة الإنسان، وإعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقَّه، وتوفير الأمن والاستقرار **(39, 40)**. فهذا **الفارابي**،(260ـ- 339 هـ،874 950-م)، يؤكِّد على العدالة الاجتماعيَّة في توزيع الثروة، والعمل المنتج، والسهر على استمرار التشارك المتوازن بين أفراد المجتمع في الإنتاج، وتحمُّل تبعات التنظيم الاجتماعيِّ ماديًّا، ويقول: « العدل أولاً يكون في قسمة الخيرات المشتركة التي لأهل المدينة جميعهم، ثمَّ في حفظ ما قسم عليهم، وتلك الخيرات هي السلامة والأموال والكرامة والمراتب. وقد اقتفى **ابن سينا** (428هـ/1037م) خطوات الفارابي، في مفهوم العدل الاجتماعيِّ، إذ يرى أنَّ المجتمع هو حشد من البشر يشعرون بضرورة الاجتماع، ويرتضون ضمنيًّا أن يكونوا أعضاء داخل مجتمع يتساوى أفراده في الحقوق. وهكذا نظر إلى المجتمع على أساس القول بوجود عقد أصليٍّ تقوم عليه «المدينة العادلة»، والفاضلة. وهذا مَّا يشير إلى ريادته بالقول بالعقد الاجتماعيِّ قبل جان جاك روسو (1787م). وعن علاقة الشريعة أو القانون بالعدل، يقول ابن سينا:» إنَّ غرضها هو إقامة نظام سياسيٍّ عادل، وتمكين الناس من بلوغ السعادة في الدنيا والآخرة». و من العدل تطبيق القانون على جميع أفراد المدينة بالتساوي، ومعاقبة من يخالفونها عقابًا عادلاً[1] .أمَّا **أحمد ابن مسكويه** (421هـ/1030م)، ففي كتابه «تهذيب الأخلاق»، صنَّف العدل في ثلاثة أصناف، وهي العدل الإلهيُّ، والعدل الطبيعيُّ، والعدل الاجتماعيّ،= (العدل العرفيّ)، الذي يقوم على أساس التوسُّط بين طرفيَ الجور والإنصاف. يقول في هذا الصدد: «... ولمَّا كانت العدالة توسُّطًا بين أطراف، وهيئة يقتدر بها على ردِّ الزائد والناقص إليه، صارت أتمّ الفضائل وأشبهها بالوحدة، التي لها الشرف الأعلى والرتبة القصوى. والاعتدال هو الـذي يـردُّ إليها ظلَّ الوحدة ومعناها، ويلبسها شرف الوحدة، ويزيل عنها رذيلة الكثرة والتفاوت والاضطراب». هذا النصُّ المهمُّ لمسكويه لا يضع العدل في أعلى مراتب الفضائل وحسب، ولكنَّه يحدِّد أيضًا فاعليَّته داخل منظومة القيم الإنسانية كلها، من حيث هو وحدة قادرة على ضبط التوازن بينها جميعاً، فكأنه ميزان ضامن لجعل كلِّ فضيلة أو قيمة أخلاقيَّة، لا تنقص ولا تزيد عمَّا يُراد منها داخل السلوك الإنسانيّ.. ووفقًا لمنهجه العلميِّ،

[1]- المصدر نفسه.

يرى **ابن خلدون** (1332-1406م) أنَّ مبادئ «العدل» نسبيَّة وغير ثابتة، وتختلف من حيث الزمان والمكان، ودور العقل هو تحديد قواعد العدل الملائمة للمجتمع **(41 ، 36)**.

الفرع الثالث: العدالة في الفلسفة الغربيَّة الحديثة والمعاصرة

في عصر التنوير الأوروبيِّ، تناول الفلاسفة مفهوم العدالة من زوايا مختلفة، مستندين إلى مبادئ العقلانيَّة والحريَّة الفرديَّة. فـ**جون لوك** (1632-1704) جعل مفهوم العدل مبنيًّا على التجربة والواقع، لكنَّه أعطى دورًا حيويًّا للعقل، لترتيب وتنظيم قواعد العدل، بما يحقِّق متطلِّبات المجتمع في الزمان والمكان. كما ركَّز على حقوق الإنسان الطبيعيَّة والمساواة. من جانبه، قدَّم **إيمانويل كانط** (1724-1804م)، مفهومًا أخلاقيًّا للعدالة يستند إلى مبدأ الحريَّة، بوصفها قاعدة أساسيَّة للعدالة، وأكَّد على أسبقيَّة الحقِّ، وأعتقد أنَّ العدالة ليست سوى القوانين التي تضمَّن التوافق بين حريَّة الفرد وحريَّة الآخرين، وفقًا لناموس شامل للحريَّة، موجِّهًا نقدًا لاذعًا للمذهب النفعيِّ كما مثَّله جيريمي بنتام وجون ستيورات مل. كما ركَّز على الأوامر أن العدالة هي تطبيق للأوامر الأخلاقيَّة المطلقة، والتي تستند إلى مبدأ الواجب. في حين رأى **هيغل** (1770-1831م) أنَّ العدالة تتأسَّس على نوع من الوعي بالذات، وهي التي تنقل الحقَّ من مستواه الذاتيِّ إلى مستواه العينيِّ المحقّق. بينما نظر **جون راولز** (1921-2002م) إلى العدالة من خلال نظريَّته في العدالة الاجتماعيَّة، معتمدًا على بصيرة الفيلسوفين النفعيينّ، بنتام و ميل، وأفكار العقد الاجتماعيِّ عند روسو و جون لوك، وأفكار كانط. بوصف العدالة فكرة فلسفيَّة لا سياسيَّة، جاءت نظريَّته معبِّرة عن عمق أزمة العدالة في الغرب، وجعل نظريته في العدالة كإنصاف، تستقطب اهتمام مختلف الباحثين في الفكر الفلسفيِّ غربيًّا أو عربيًّا، كمحاولات لفهمها وتفكيك مرتكزاتها، وتطويرها و نقدها كما فعل راولز بخصوص المذهب النفعي، غير أن الانتقادات الموجهة لنظريته، لا تنقص من القيمة العلمية والفلسفية لنظريَّة العدالة كإنصاف **(42 ,43, 44)**. والعدالة كإنصاف، هي التحكيم بين التقاليد المتنافسة، باقتراحها مبدأين يلعبان دور الموجه لتحقيق قيم الحريَّة والمساواة من المؤسَّسات الأساسيَّة، وهما: -1 المساواة ضمن الحريَّات الأساسيَّة للجميع. -2 تنظيم التفاوتات الاجتماعيَّة والاقتصادية، لصالح الأقل حظاً في المجتمع، ومرتبطة بوظائف مفتوحة للجميع كمساواة في الفرص[1]. كما أشار إلى أنَّ العدالة تتطلَّب أن يكون هناك سقف لعدم المساواة، وأنَّ الدولة يجب أن تعمل على تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء **(46.47,47, 49, 50)**.

أمَّا **الوضعيون الجدد**، فقد أسَّست نظريَّتهم في العدالة على مبدأ نسبيَّة القيم، كما شدَّدت على

[1]- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسيَّة من أفلاطون إلى ماركس،ط5، دار المعارف، القاهرة، ، 1995.

الفصل بين القانون والأخلاق على أساس القاعدة القانونيَّة وفق معيار شكليّ. كما فصل بعضهم بين القانون والعدالة، على أساس القاعدة الأخلاقيَّة، ومحتواها الأخلاقيّ **(51,52,53)**.

أمَّا **في نظم الحكم والدساتير الحديثة**، فتبرز العدالة من خلال الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وحماية الحقوق الأساسيَّة، مثل: الحقّ في الحياة، حريَّة التعبير، المساواة لضمان العدالة والإنصاف في تطبيق القانون. أمَّا **العدالة الاجتماعية**، فتبرز من خلال برامج الرعاية الاجتماعيَّة، وتوزيع الثروة، وتكافؤ الفرص. **والعدالة الانتقاليَّة:** لمحاسبة منتهكي حقوق الإنسان **(54)**.

المبحث الثالث:

الحضارة الغربيَّة المعاصرة وتجلّيات نسيانها للحقائق والقيم العليا

المطلب الأول : سمات الحضارة الغربيَّة المعاصرة ومفارقاتها

أوَّلًا: من الحقائق الغامضة، - رغم وضوحها-، اثنتان:

الحقيقة الأولى: أنَّ الحضارة الغربيَّة التي صعدت، ثمَّ هيمنت حوالي خمسة قرون، هي الآن مكروهة ممقوتة على أوسع نطاق، ولكن العالم غير الغربيِّ= (الشرق أو الجنوب)، لم يبلور حتى اليوم بديلاً حضاريًّا أفضل وأعدل وأرحم. أي أنَّ الكراهية لا تزال في طورها السلبيِّ غير المنتج، حبيسة «الأهواء الحزينة». فلا بديل حتى اليوم عن النظام الرأسماليِّ، ولا عن المدنيَّة الاستهلاكيَّة، ولا الثقافة الجماهيريَّة، كأهمِّ المنتجات الحضاريَّة التي سبق الغربُ إلى انتاجها قبل أن يعمِّمها، بالقوَّة الغاشمة أم الناعمة، على بقيَّة المعمورة، لتصير بحكم الأمر الواقع عالميَّة عابرة للحضارات. ولا بديل اليوم عن منتجات التكنولوجيا الغربيَّة والأميركيَّة حصرًا، كتكنولوجيا الكومبيوتر والمعلوماتيَّة، فالإنترنت وذرّيَّته، والذكاء الاصطناعيّ وما يتفرَّع منه؛ والتكنولوجيا البيولوجيَّة حتى الآن[1].

الحقيقة الثانية: أنَّ البشريَّة لم تتمكَّن حتى اليوم من استحداث نظام سياسيٍّ أفضل من نظام الديمقراطيَّة الليبراليَّة الغربيَّة، لا وجود له إلَّا في حفنة من دول الشرق: والجنوب الغربيّ والوسط، وهي تجارب معرَّضة للهزَّات والانتكاسات لأنَّ ثقافتها لم تختمر بعد. وبوصفها أفضل نظام سياسيٍّ عرفته الإنسانيَّة للأسباب التي حدَّدها تشرشل، عام 1947: رغم وصفه لها بأسوأ نظام حكم، باستثناء الأنظمة التي جرَّبت قبلها **(54, 55, 56)**.

ثانيًا: إنَّ مسار الثورات الدينيَّة والعلميَّة والسياسيَّة والصناعيَّة في الغرب، ومسار العلمانيَّة،

[1]- مالك التريكي، الغرب الملعون كراهية غزيرة، القدس العربي، 21 أبريل، 2025م، الرابط: https://www.alquds.

والأبعاد الأرضيَّة التي اكتسبها الإنسان الحديث، إنَّما كانت محدودة ومحصورة بحضارة الغرب، وأفول الحضارة المسيحيَّة، في النزاعات العلميَّة التي احتدمت بين غاليليو ورجال الكنيسة، الأمر الذي أدَّى إلى ظهور دنيويَّة متزايدة في الحياة الفكريَّة للأوربيّين والإعراض عن الدين في الغرب الحديث والمعاصر[1].

ثالثًا: إنَّ أشهر مفكِّري الغرب والعرب قد رفضوا الاعتراف بما يسمَّى حضارة الغرب معجزة الإنسانيَّة الحديثة والمعاصرة، كما فعل **روجيه جارودي** (1913-2012م)، عندما رفض الوهم القائل بأنَّ الحضارة الغربيَّة معجزة ذاتية، لم يكن لغيرها مساهمة ولا فضل فيها. أو يقر بتدهور هذه الحضارة الغربيَّة، لغياب وتراجع القيم الروحيَّة والأخلاقيَّة العليا، أو ضيق مجالاتها، كما فعل فيلسوف التاريخ الألماني **أزوالد اشبنجلر**(1880-1936م) في كتابه «تدهور الحضارة الغربية»،ج1 وج2. عندما رأى أنَّ هذه الحضارة انتهت أو ستنتهي إلى أن تكون تربتها فيزيقيَّة محضة، وهو ما عبَّر عنه آخرون، بتمركزها حول المادَّة، وخلوِّها من الروح، وتحوُّلها إلى حضارة الضياع - بتعبير غارودي-(58, 59). أو كما قرَّر **مالك بن نبي** (1905-1973م)، الانفصال العميق بين الغرب، وبين بقيَّة الإنسانية[2]. أو كما لاحظ **محمد إقبال**، (تـ 1938م)، جوانب الضعف الأساسيَّة في هذه الحضارة وتركيبها، وطغيان النزعة الماديَّة عليها، وثورة أصحابها على الديانات والقيم الخلقيَّة والروحيَّة عند نهضتها، ممَّا جعلها مدنيَّة ملوثة غير عفيفة، مجرَّدة من الضمير الطاهر والفكر السامي والذوق السليم، فظهرت كحضارة محتضرة، لسيطرة اليهود عليها، وتوسُّلها بفلسفات متطرِّفة، شلَّت قدرتها على خدمة الإنسانيَّة[3].

رابعًا: خالفت الحضارة الغربيَّة المعاصرة المسيرة الإنسانيَّة، واعتمدت «الفصام النكد» بين الدين والعلم، باسم « العلمانيَّة أو اللَّادينيَّة «، ممَّا صبغ مجتمعاتها باللَّاأخلاقيَّة، و«التشكُّك الأخلاقيّ، فباتوا يفسِّرون سبب التقدُّم الحضاريِّ بإقصاء الدين، وعلوِّ الاعتبارات الدنيويَّة على الدينيَّة، وصار الدنيويُّ في تضادٍّ مع المقدَّس الدينيِّ، فاضمحلَّت الأخلاق، وسيطرت الفلسفات الماديَّة على الحضارة برُمَّتها **(60, 61)**، فصارت خواطر الإنسان وأفكاره وحياته، تعود إلى كيانه الماديِّ والعناصر الماديَّة من حوله، وصارت المادة أداة لتفسير الكون والحياة والتاريخ. وصار المجتمع، مصدر الأخلاق، وما يتعارف عليه الناس ويتقبَّلونه، هو خلق مشروع[4]. وبطل القول

---

[1]- أزوالد اشبنجلر، تدهور الحضارة الغربيَّة، ترجمة: احمد الشيباني، ط1، دار مكتبة الحياة، من دون تاريخ.

[2]- M. J. Lerner The Justice Motive In Some Hypotheses as its Origins, and Forms. Journal of Personality ,Canada, 1977,No: 45(1), 152-

[3]- مصطفى جمعة، أزمة الحضارة الغربيَّة، الألوكة، بتاريخ:2025/5/4م، على الرابط: https://www.alukah /

[4]- حبيب الله بابائي، الحضارة الغربيّة والحضارة الإسلاميّة، (بحث)، مجلَّة «الاستغراب»، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجيَّة، بيروت، ع30، 2023م، على موقع المركز: https://www.iicss.

بأنَّ رغبات الجسد تعدُّ إثمًا، وصحَّ القول: إنَّ الدنيا وفلسفة الحياة، يجب أن تشكِّل حاضنة لتلبية الغرائز الجسديَّة للإنسان، ولم تعد شرًّا، بل خيراً محضًا[1].

خامسًا: الأزمة الأخلاقيَّة المعاصرة: مثَّل عصر ما بعد الحداثة رغبة جامحة لأجل كسرِ الإلزام الأخلاقيِّ، الذي سعى كانط لغرسه في العقول والقلوب. فقد دعا **فريدريك نيتشه** (1844-1900م)، إلى أهميَّة الثورة على ألواح القِيم القديمة، وإلى إحلال عبارة «أنا أريد» محلَّ عبارة «يجب عليك». بمعنى ليس من سلطان على الإنسان إلَّا ما يريده ويرغب فيه؛ فالإرادة مفهومة بمعنى الرغبة النزوعيَّة نحو مشتهياتها؛ وهي الأصل في تعيين قيم الأشياء وتحديد مراتبها، وليس العقل المستقلّ أو الواجب المنزَّه عن الأغراض هو الذي يرسم لي صورة الحياة الخيّرة.

سادسًا: السفول والانحطاط الأخلاقيّ: من خلال النظر في تعاملهم مع الإنسان المنتمي لأمَّة أو حضارة أخرى غير حضارة الإنسان الأبيض. وأظهر تعبير عن التفرقة العنصريَّة، ممارسة جريمة التجارة بالإنسان الأفريقيّ، وعجزها عن الرقيِّ الأخلاقيِّ، منذ أعلنت مركزيَّة الإنسان وانفكاكه عن الوحي السماويِّ، والعجز عن تأسيس منظومة أخلاقيَّة منعزلة عن الدين. فكان الشذوذ، الرذيلة الأخلاقيَّة القبيحة المفسدة للنوع الإنسانيِّ، والذي لا يستطيع الغربيُّ الذي بقي فيه من الفطرة السليمة أن يصرِّح باستشناعها[2].

سابعًا: إنَّ قادة الغرب يمتصّون دماء الشعوب، ويلقون دروس المساواة الإنسانيَّة، والعدالة الاجتماعيَّة، والبطالة والعري وشرب الخمر والقمار، هي فتوح المدنيَّة الإفرنجيَّة. وما تحكَّمت الآلات بالمدنيَّة، وسيطرت عليها الصناعة، إلَّا وماتت فيها القلوب، وقتل فيها الحنان والوفاء، والمعاني الإنسانيَّة الكريمة**(8, 63)**. _

ثامنًا: الحضارة الغربيَّة.. حضارة متوحِّشة: هناك ما تخفيه هذه الحضارة من دمويَّة مفرطة وعنصريَّة مقيتة تحمل توقيع استعلاء الرجل الأبيض. التوقيع الذي ورثه الغرب اليوم عن حضاراته السابقة وهو يُشكِّل التوجُّه السياسيَّ والشعبويَّ للأمّة الغربيَّة. فهي لا تقبل بحوار الحضارات كما يروِّج البعض في غفلة من التاريخ، ولا تقبل سواها متنفّذًا أو صاحب سلطة مطلقة. كما تتفرَّد **بالإقصائيَّة** التي لا ترى الآخر من منظور تشاركيٍّ، بقدر ما تراه منافسًا لدودًا وعدوًّا محتملاً. لقد حاولت الحضارة الأوروبيَّة مرارًا التغلّب على الحضارة الإسلاميَّة بالسلاح والحملات العسكريَّة، وذلك من خلال الحروب الصليبيَّة، ففشلت فشلاً ذريعًا. وما يُبقينا اليوم حجر عثرة في طريق

---

[1]- عبد الرزاق بلعقروز، الأزمة الأخلاقيَّة المعاصرة والبحث عن أسس بديلة : (مركز نهوض للدراسات والبحوث) الإلكتروني، الكويت-الجزائر، زرته بتاريخ:14--5 2025م،على الرابط: https://nohoudh-center.

[2]- محمد إقبال، ضرب كليم عن: الحضارة الغربيَّة كما يراها محمد إقبال، بحث، في مجلَّة» دعوة الحق»، وزارة الأوقاف، لسنة 2013م، على الرابط: https://www.habous.

الإقصاء من الخريطة، إنَّما هي المفاهيم الإسلاميَّة الصلبة ومشاعر المقاومة الفكريَّة والاعتزاز بالهويَّة، وارتباط الشباب بالفكر الراقي ومشاريع الصحوة والتمسُّك بالثقافة الإسلاميَّة **(8, 63).**

المطلب الثاني: إشكاليَّات العدالة كأنموذج للحقائق المنسيَّة في حضارة اليوم

ما دمنا نعيش اليوم في عصر التحوُّلات المتسارعة، فليس غريبًا أن تكون مسألة العدالة هي أحد التساؤلات الحيويَّة التي تفرض نفسها أمام العقل بوصفها مطلبًا معرفيًّا سياسيًّا وأخلاقيًّا في عصر تشكُّل التغيُّرات التقدُّميَّة الكبرى أهمّ معالمه، وغياب العدالة الاجتماعيَّة أحد مظاهره، ومن هذه الاشكاليَّات:

أوَّلًا: هيمنة الإيديولوجيا على النموذج الغربيِّ لمفهوم العدالة

أ- العدالة الاجتماعيَّة في الفلسفة الرأسماليَّة النفعيَّة: وتوجز أسُسها رأسماليًّا في النقاط التالية:

1. الفرد بداية التنظيم الاجتماعيّ، ومصلحته، هي الغاية الأولى التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.
2. الفرد له مجموعة من الحقوق: مثل: حقّ العمل، وحقّ التمَلُّك، إلى جانب حقِّ التجمُّع والاعتقاد.
3. لا تعارض بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع؛ بوصف المجتمع مجموع المصالح الفرديَّة.
4. التفاوت الطبقيُّ في الثراء والمِلكيَّة؛ نتيجة تفاوت الناس في الذكاء والقدرات الخاصَّة والميول والاستعدادات.
5. التفاوت في المِلكِيَّة والثراء بين الناس، يدفع الفقراء إلى بذل الجهد، حتى يتفوَّقوا مثل الأثرياء.
6. حافز الربح والمصلحة الشخصيَّة والمنفعة الذاتيَّة هي الأمور المحرِّكة للنشاط الاقتصاديّ.
7. مبدأ المنافسة مشروع.
8. عدم تدخُّل الدولة في النشاط الاقتصاديِّ الحرِّ التنافسيّ**(64, 65, 66)**.
9. الفرد هو محور القانون وغايته، ومن واجب القانون والدّولة تمكينه وصيانة حريَّة إرادته. وبالجملة، فالعدالة في الفكر الرأسماليِّ الحديث، هي عبارة مصطلح وضع من قبل فلاسفة الفكر الرأسماليِّ، للدلالة على تدخُّل الدّولة عن طريق التشريعات والنُّظُم، لتخفيف

المفاسد والمظالم التي نتجت من الحريَّة الفرديَّة المطلقة[1].

ب- **العدالة وفق النظريَّة الاشتراكية:** كان في طليعة دعاة الاشتراكيّة المثاليَّة الفرنسي **سان سيمون**(1825 – 1760) (Saint Simon)، الذي قدَّم أفكارًا في تنظيم الجماعة، وعن دور الدين المسيحيِّ في تنظيم المجتمع الاشتراكي. أمَّا الاشتراكيَّة الثوريَّة بزعامة **كارل ماركس** (Karl Marx) **وفردريك إنجلز**(Friedrich Engels)، الَّلذين جعلا من الاشتراكيَّة بمثابة القطيعة مع علاقات الملكيَّة المتوارثة، وتحمل الأفكار الشيوعيَّة الثوريَّة حقائق ثابتة مثل الحريَّة والعدالة والتطوُّر والمفاهيم الاقتصاديَّة التي هي واحدة من جميع الأوضاع المجتمعيَّة **(68, 69, 70, 71)**. لقد أوضحت مفهوم العدل في ضوء علاقته بالحاجات الحيويَّة للتطوُّر الاجتماعيِّ الطبيعيِّ. وتربط الماركسيَّة بين مفهوم العدل وفكرة تحرير المجتمع، من الاستغلال، والاشتراكيّة وحدها، هي التي «تخلق علاقات عادلة أصيلة من المساواة، ويبلغ العدل ذروته في المجتمع الشيوعيِّ الذي تختفي فيه كلُّ آثار الفروق الاجتماعيّة الاقتصاديَّة[2]. إذن: فالماركسيَّة تنظر إلى العدالة نظرة نسبيَّة، تقتصر على المساواة في ملكيَّة وسائل الإنتاج وتوزيع الثروة من خلال إلغاء الملكيّة الفرديَّة والطبقيَّة في المجتمع. وهنا يقول عبد المنعم النمر: « الماركسيَّة تصوَّرت العدالة الاجتماعيّة، لا تتحقَّق إلَّا في المجتمع الاشتراكيِّ وذلك بإلغاء الملكيّة الفرديَّة وتطبيق نظام الأجور على قاعدة (من كلٍّ حسب قدرته ولكلٍّ حسب حاجته)، وإلغاء الطبقيَّة والمناداة بالمساواة. وقال عبد الرحمن يسري: «أمَّا الماركسيَّة أو العدالة الاجتماعيّة الشيوعيَّة في الاشتراكيّة، فتتلخَّص في العمل على تحقيق المساواة التامَّة بين عاملين في الدولة، فهم في مجموعهم يمتلكون وسائل الإنتاج، ويستحقّون الدخل المتحقِّق من وراء النشاط الإنتاجيِّ بلا تفرقة[3].

ثانيًا: إغفال البُعد الروحيِّ أو الأخلاقيِّ في العدالة الحديثة: علمًا أنَّه يجعل من العدالة قيمة روحيَّة وأخلاقيَّة أساسيَّة، وليس مجرَّد مبدأ قانونيٍّ أو اجتماعيّ. وممَّا يؤشِّر على إغفال هذا الجانب من العدالة الغربيَّة الراهنة:

أ- خلوُّ مضمون العدالة من مظاهر التأثير الروحيِّ، المتمثِّلة في:

- غياب العدالة كحقيقة روحيَّة متأصِّلة في الوجود، وتعبِّر عن التوازن والانسجام في الكون، وعن العلاقة الصحيحة بين البشر وبين الله.

- فقدان العدالة كدرب وطريق للنموِّ الروحيِّ، وتساعد على تحقيق السلام والخير العام.

---

[1]- بطرس غالي وعيسى محمود خيري، مبادئ العلوم السياسيَّة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، ط1، 1963.

[2]- هرمان دونكر، البيان الشيوعي، تر: عصام أمين، ط 2، 2016م .عن: خالد العزي،: https://caus.org.lb

[3]- جوزيف ستالين، الماديَّة الديالكتيكيَّة والتاريخيَّة،.عن: الموسوعة الفلسفيَّة، إش: روزنتال وي. يودين؛ تر: سمير كرم، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، 1997.

- انحسار العدالة كوسيلة تحرير من الظلم والقيود، و تعبرٌ عن الإيمان بقدرة الإنسان على تغيير الواقع وتحقيق العدالة[1].

ب- خلوُّ العدالة من مظاهر التأثير الأخلاقيّ، والمتمثِّلة في:

- العدالة كواجب أخلاقيّ: كما أشرنا إليه سابقًا.

- العدالة كقيمة أساسيَّة، كما كانت في جميع الثقافات والأديان، تعبرٌ عن التوازن والإنصاف، وتعكس الإيمان بالعدل والحقِّ، وروح القوانين والتشريعات الإلهيَّة والوضعيَّة.

- العدالة كمنهج حياة.

- انفصال العلاقة بين الروح والعدالة والأخلاق: العدالة حلقة وصل بين الروح والأخلاق، والقيمة التي تربط بين الروح الداخليَّة والمسؤوليَّات الأخلاقيَّة الخارجيَّة. وعندما تدعو إلى إقامة العدل في عالم الروح أم عالم الواقع، إنَّما تحقِّق التوازن والانسجام بين حياة الإنسان والمجتمع.

ثالثًا: نقد إشكاليَّة مفهوم العدالة في الخطاب الغربيِّ وتطبيقاته

1. نقد مفهوم العدالة عند هيوم (1711-1776م) : العدالة عنده:» إعطاء الحقِّ لصاحب الحق». وهو يؤكد على النزعة التعاقدية للعدالة، والقواعد والقوانين والتشريعات، هي من تمنح الأفراد حقوقهم، وليس القانون الطبيعيّ أو الإلهيّ.. وهكذا يستنتج هيوم العدالة، من واقعٍ اسمُه المنفعة، والالتزام بالقانون للتغلُّب على الفوضى، وعدالته لا تقدِّم سببًا للالتزام بالقانون، مع إنكاره الميول والحوافز الداخليَّة للقيام بالأفعال العادلة، فتظلُّ فضيلة العدالة مرتبطة بمنفعتها، ودوافع القوانين، هو طلب منفعتها[2].

2. نقد المفكِّر الإسلاميِّ سعيد النورسيّ (1877-1960م) للعدالة الغربيَّة: تنبَّه «بديع الزمان» سعيد النورسيُّ إلى كلِّ هذه التناقضات، بقوله: «سيكون زمان يُخفي الضدُّ ضدَّه، وإذا باللَّفظ ضدّ المعنى في لغة السياسة، وإذا بالظلم يلبس قلنسوة العدالة، وإذا بالخيانة ترتدي رداء الحميَّة بثمن زهيد، ويُطلق اسم البغي على الجهاد في سبيل الله، ويسمّى الأسر الحيوانيُّ والاستبداد الشيطانيُّ، حرية»[3].

---

[1]- عبد المنعم النمر، إسلام لا شيوعيَّة، ط1، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997م. أحمد عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي،ط1، الدار الجامعيَّة، الإسكندريَّة: ، 2003م، في الرابطhttps://caus.org .

[2]- أحمد وعيظي، نظريَّات العدالة:، تر: حيدر نجف، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،2017م.

[3]- إبراهيم شوقار، العدالة ومظاهر الخلل في الحضارة المعاصرة مقاربة في رسائل النور، مجلَّة «حراء»، ع22، بديع الزمان النورسي، قضايا فكريَّةعلى الرابط: https://hiragate.com

3. نقد المفكّر النمساويّ فريدريش فون هايك(1899-1992)، للعدالة الاجتماعيَّة الغربيَّة، وخلاصة نقده أنَّه ضدُّ تدخُّل الدولة في الحياة السياسيَّة والاقتصاديَّة، وتحديدها كيفيَّة تخصيص الموارد للمواطنين حتى لو أُخذت بمبدأ الجدارة والاستحقاق، ممَّا يشير إلى تأكيده على الحريَّة المطلقة لمفهوم العدالة[1].

4. نقد نظريَّة جون راولز(1921-2002) **(John Rawls) في العدالة**: مع ما قدَّمته نظريَّته من تعديلات لافتة، تعرضت للنقد هي الأخرى، لارتباطها بالتعاقديَّة، لقوله:»إن أصول العدالة مسوَّغة، لأنَّ ركيزة الاستدلال على العدالة، هي ركيزة توافقيَّة تعاقديَّة، توفَّرت لها أوضاع منصفة ومثاليَّة لأصولها. كما أنَّ هذه النظريَّة أضعف من أن تظهر بمظهر النظريَّة الأخلاقيَّة الشاملة، لتكون نظامًا اجتماعيًّا عادلاً بكلِّ معانيها وجوانبها وأبعادها[2].

5. انتقد مايكل ريكتينوالد(1985م-؟؟؟)Michael Rectenwald العدالة الاجتماعيَّة حيث قال إنَّ إيديولوجيَّتها عند كلٍّ من ماركس ونيتشه، أثبتت فشلها في كثير من المجتمعات بسبب تصوُّرها الخاطئ عن الطبيعة البشريَّة، التي أنكرت الفوارق الفرديَّة بين الأفراد، وأنَّ فكرة «الحراك الاجتماعيّ الإجباريّ» النابع من العدالة الاجتماعيَّة غير طبيعيَّة، وأنَّ الأصل ترك الحريَّة للأفراد مع إثبات الجدارة[3]. والخلاصة: أن التصوُّر الغربيَّ المعاصر للعدالة، أهمل الجوانب الأخلاقيَّة والروحيَّة والإنسانيَّة، التي تضمَّنتها قيمة العدالة الحضارات الإنسانيَّة القديمة، الدينيَّة منها والفلسفيَّة.

المبحث الرَّابع: نحو استعادة الحقائق المنسيَّة في حضارة اليوم (العدالة أنموذجًا)

المطلب الأول: مراجعة التكوين الروحيّ والأخلاقيّ للحضارة المعاصرة

1. تحقيق توازن بين التقدُّم الماديِّ والقيم الروحيَّة والأخلاقيَّة: يقول (جيري فولوي): «إنَّ أميركا بحاجة إلى إنقاذ روحيٍّ وأخلاقيٍّ، إذا كانت لا تريد أن تهلك في القرن الحادي والعشرين»، لأنَّ القوَّة الحقيقيَّة هي القوَّة الروحيَّة والأخلاقيَّة، التي تجعله مثالاً أخلاقيًّا ساميًا، وتجعله يفجر طاقته الروحيَّة كالصبر والتواضع والنبل والإخلاص والصدق، والتي لها معناها الحقيقيُّ للقوَّة، الكامنة فيه، والطاقة الأخلاقيَّة الروحيَّة المنطلقة من الدين، هي أحد المصادر العميقة لإعادة قوَّة القيمة، بدلاً من قيمة القوَّة **(62, 63)**.

2. فهم عوامل بناء الحضارة وعوامل هدمها: يقول مالك بن نبي: إنَّ مشكلة كل شعب هي في جوهرها مشكلة حضاريَّة ولا يمكن لشعب أن يفهم، أو يحلَّ مشكلته ما لم يرتفع بفكرته إلى

[1]- الشيخ يوسف، غياب العدالة مرهون بغياب شفافيَّة القانون، مركز آفاق للدراسات والبحوث، في: www.afaak.com
[2]- أحمد وعيظي، نظريَّات العدالة:، تر: حيدر نجف، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،2017م.
[3]- الشيخ يوسف، غياب العدالة مرهون بغياب شفافيَّة القانون، مركز آفاق للدراسات والبحوث، في: www.afaak.com

الحوادث الإنسانيَّة، وما لم يتعمَّق في فهم العوامل التي تبني الحضارات أو تهدمها، والآية الكريمة: ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾(الرعد/ 11)، تؤكِّد هذه الحقيقة، ومفتاح القضيَّة يكمن في روح الأمَّة)، وفي الآية الشريفة: ﴿**لكل جعلنا منكم شِرعة ومنهاجا..**﴾ (المائدة/ 48)، دليل على إنَّ للإسلام شريعته الخاصة وحضارته، ولا يجوز خلطها بسائر الحضارات، ولا سائر الشرائع حتى وإن كانت سماويَّة. وعلى وفق أسوالد اشبنجلر، لو أردنا أن نقدِّم الإسلام نموذجًا حضاريًّا، لابدَّ من أن نغيّر واقعنا أولاً، ونصحِّحه، ونؤسلمه[1].

3. دور الإسلام القادم: يقف المسلمون اليوم أمام فرصة تاريخيَّة عظيمة لخوض التجربة الحضاريَّة من جديد وذلك للأسباب والعوامل التالية:

أ- الفراغ المعنويُّ السائد في العالم المتمدِّن، وحاجته لسدِّه.

ب- اشتمال العالم الإسلاميِّ على أهمِّ مكامن القوَّة الماديَّة، فضلاً عن الثروة الفكريَّة والروحيَّة.

ج- التذمُّر من الفساد الأخلاقيِّ وشيوع الأنانيَّة، وحاجة المجتمع البشريِّ إلى الطمأنينة النفسيَّة والاجتماعيَّة .

د-الإقبال الشديد والملحوظ على الإسلام، وخصوصًا من قبل المرأة الغربيَّة، التي تحوَّلت في الحضارة الماديَّة إلى أداة لهو ومتاجرة.

هـ- العودة إلى الريادة الحضاريَّة لها ثمن، هو الاستجابة للتحدِّيات المصيريَّة التي تواجهها البشريَّة اليوم، - بحسب فيلسوف التاريخ الانكليزيِّ توينبي**(78)**. ومن خلال الأمَّة الداعية إلى الخير، والتي سمَّاها الأقليَّة المبدعة، استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون**﴾ (آل عمران: 104). فالأمَّة الداعية للخير هي قوام ريادة الإسلام للحضارة، بثلاثة أمور: * الأمر بالمعروف. * النهي عن المنكر. * الإيمان بالله. ففي تفسير هذه الآية: «إنَّها تكريم للأمَّة المسلمة، بجعلها خير أمم الأرض، لأنَّها تحمل خاتمة الرسالات، والمسلمون يتربعون الخيريَّة ما داموا يحملون الرسالة الثلاثيَّة الأبعاد،- بحسب الآية الكريمة[2].

المطلب الثاني: واجبات الأمَّة المسلمة تجاه الحقائق المنسيَّة في الحضارة المعاصرة

يضع المفكِّر الإسلاميُّ **محمد إقبال**، العديد من نصائحه في إعادة الاعتبار للقيم المنسيَّة، منها

---

[1]- إبراهيم شوقار، العدالة ومظاهر الخلل في الحضارة المعاصرة مقاربة في

[2]- محمد صادق الإبراهيمي، الأزمة الحضاريَّة في عالمنا المعاصر، الوسط البحرينيَّة، 2010م، في الرابط: https://www.alwasatnews. /

قوله:» إنَّ الدين الذي تحملون رايته، يقرِّر قيمة الفرد ويربّيه تربية تجعله يبذل كلَّ ما عنده في سبيل الله، وفي صالح عباده. إنَّ مضمرات هذا الدين القيم وكوامنه لم تنتهِ بعد. إنَّ في استطاعته أن يوجد عالماً جديدًا، يحيا فيه الفقراء الأغنياء، عالماً لا يقوم على مساواة البطون، بل يقوم على مساواة الأرواح. ولذلك، يعتقد إقبال، أنَّه لابدَّ من وجود رقعة حرَّة تقوم فيها عمليَّة الحياة الإسلاميَّة بجميع نواحيها وشعبها، وتتجلَّى فيها عبقريَّة الشريعة الإسلاميَّة، وعدل النظام الإسلاميِّ، وتستطيع فيها الطريقة الإسلاميَّة في الحياة أن تعبرِّ عن نفسها تعبيراً علميًّا وثقافيًّا **(59)**. هذه الواجبات تبدأ من الأمَّة نفسها، ثمَّ تتَّجه إلى شعوب الأرض كلِّها، وهذا يحتاج إلى فقه الفروض الكفائيَّة في بعده المجتمعيِّ والإنسانيِّ، بدأ بمعرفة مهامِّ المسلمين التي يقومون بها، أملاً في النهضة الحضاريَّة المعاصرة، ويمكن بلورتها في الآتي:

1 - الاتِّجاه نحو التعبئة الروحيَّة: أي إعادة صياغة الرسالة الإسلاميَّة، مفاهيمَ وقيمًا ومبادئ، أصالة وحضارة، وتقديمها إلى جماهير المسلمين البعيدين عن روح الإسلام، ثمَّ إلى العالم الخارجيِّ، من أجل إنقاذه من الماديَّة المفرطة، والشهوانيَّة الجامحة، التي استبدَّت بالنفوس، وجعلت الشعوب أسرى البطون والمتع، وهذا يستلزم تعديل الخطاب الإسلاميِّ والحضاريِّ والسياسيِّ والاقتصاديِّ، ليَسهل فَهْمه، وتتَّضح مفرداته، فلا معنى أن أقدِّم صادرات ومخترعات ونهضة من دون صبغها برؤيتي الفكريَّة والعقديَّة.

2 - إنهاء الصراع النفسيِّ في أعماق المسلم المعاصر: لقد تلقَّى فلسفة النهضة والتنمية برؤية غربيَّة، وفي أعماقه جذوره الإسلاميَّة. وإذا كنا لجأنا إلى الغرب في الماضي، فإنَّنا اليوم لدينا رؤية مكتملة، نابعة من حاجات المجتمع، ورغبة في النهوض الحضاريِّ، والعطاء الإنسانيِّ، الذي يقودها إلى أستاذيَّة العالم، وتحقيق الاستخلاف الإنسانيِّ، من خلال قيادة الناس إلى الخير[1].

3 - الاهتمام بالنهضة الشاملة: النهضة الصناعيَّة والزراعيَّة والصناعة الحربيَّة، التي تجعل المسلمين أنفسهم عاملين للمشروع الإسلاميِّ وحاملين رسالته، وإقناع العالم كلِّه به على نحو نكون به أقوياء ومتقدِّمين، إذ لا يؤخذ المشروع من الضعيف، أو المتخلِّف[2]. وكما يقول أبو الحسن الندويّ: «فإذا أراد (العالم الإسلاميُّ) أن يضطلع برسالة الإسلام، ويملك قيادة العالم، فعليه بالمقدرة الفائقة، والاستعداد التامِّ في العلوم والصناعة والتجارة وفنِّ الحرب..، يقوت ويكسو نفسه، ويصنع سلاحه، وينظِّم شؤون حياته، ويستخرج كنوز أرضه، وينتفع بها، ويدير حكوماته»، ففي

[1]- أبو الحسن الندوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ط5، دار العروبة، القاهرة، 1964م.
[2]- المصدر نفسه.

الإسلام طاقة روحيَّة هائلة، تجعل المرء منافحًا عن دينه، ساعيًا إلى إرضاء ربه، بعمران الأرض[1].

4 - إعادة الاعتبار لمفاهيم الحريَّة والمساواة والإخاء وفقًا للمنهج القرآنيّ: إنَّ جوهر الفكرة القرآنيَّة حول الحريَّة الإنسانيَّة، تقضي بأنَّه لكي يكون السلوك الإنسانيُّ تجاه ما كلِّف به من الله سلوكًا أخلاقيًّا، فلا بدَّ من أن يوهب القدرة على ممارسة الاختيار. فالحريَّة الإنسانيَّة محورها مبدأ الفطرة الربَّانيَّة، فهي معيار الفعل الأخلاقيِّ - وفق التصور القرآنيِّ-، ولأنَّ الإنسان كائن أخلاقيٌّ، أوتيَ حريَّة الإرادة. فيعبرِّ عن الحريَّة الإنسانيَّة على نحوٍ متَّصل بحقيقة ماهيَّة الوجود الإنسانيِّ، المرتبط بالألوهيَّة والخلق الإلهيّ **(81).**

5 - المساواة والإخاء الإنسانيُّ وفق الرؤية القرآنيَّة: إنَّ فكرة المساواة والإخاء لا يمكن التسليم بها إلَّا في إطار الإيمان بالأصل المشترك لجميع البشر، ومن ثمَّ المساواة المطلقة بينهم، فإذا لم يكن الله موجودًا، فإنَّ الناس غير متساوين. وعلى مدى التاريخ الإنسانيِّ، أضحى لهذه الفكرة تأثير على جميع التطوُّرات الروحيَّة والأخلاقيَّة والاجتماعيَّة للجنس البشريّ[2]. وبحسب- علي عزت بيغوفيتش،- فإنَّ المساواة والإخاء بين الناس ممكن، إذا كان الإنسان مخلوقًا لله، فالمساواة خصوصيَّة أخلاقيَّة، وليست طبيعيَّة أو ماديَّة، أو عقليَّة، وأن وجودها قائم، بكونها صفة أخلاقيَّة وسموًّا إنسانيًّا، أو كقيمة مساوية للشخصيَّة الإنسانيَّة[3]. وبالجملة: فإنَّ مبدأ المساواة في الإسلام ووفق المنهج والرؤية القرآنيَّة، يتحقَّق من خلال:

أ- إرساء المساواة بين المسلمين وغير المسلمين: ضدَّ التفرقة العنصريَّة بين مواطنيها والأقليَّات.

ب- المساواة أمام القضاء: ولم تشهده أيَّة حضارة مهما كان تقدُّمها، كما شهدته الحضارة الإسلاميَّة، بهذا الجانب. فللقضاء سمات وخصائص، من أهمِّها: الشريعة مصدر القانون، فالله سبحانه وتعالى هو المشرِّع للقانون وليس للإنسان سوى تطبيقه بطواعية واختيار. والقاضي ليس إلَّا مبيِّنًا وكاشفًا عن حكم الله، والعدالة والمساواة، فالجميع سواء في ساحة القضاء، لا تمييز بين الناس، حسب المكانة الاجتماعيَّة أو الجنس أو العرق أو الشرف، وغيرها من أنواع التمييز مهما تباينت منازلهم أو ألوانهم أو أجناسهم. كما يتَّصف بالشمول المستمدّ من شمول الشريعة ذاتها، وضمان العدالة متحقِّقٌ بضمان استقلال القضاء **(83, 84).**

ج- المساواة بين الرجل والمرأة فى الإسلام، وقد سبق كلَّ النظم الحديثة بعكس ما يبثُّه الغرب

---

[1]- الفيل التنين، صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعًا، روبين ميريديث، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يناير 2009.

[2]- عصمت محمود أحمد سليمان، العدالة الاجتماعيَّة وقضايا الفقر في عالمنا المعاصر، مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، 2019 ، على الرابط :https://cile.hbku.edu.qa/ar

[3]- دحسن الترابي: التفسير التوحيدي، ط1، الدار العربيَّة للعلوم، بيروت، 2011م.

في روح الشعوب، وإن وجدت تفرقة فماهي إلَّا تفرقة نسبيَّة، الباعث منها هو تكريم المرأة وحفظ كرامتها وصونها. ففي الميراث: لم يحجب الإسلام المرأة منه، ولم يميّز الرجل عنها، بل التميُّز كان لها، فقد جعل للذكر مثل حظِّ الأنثيين، وبالمقابل، فقد فرض على الرجل النفقة على أخته وزوجته وابنته، فتحتفظ المرأة بأموالها لنفسها، وهي مسؤولة من الرجل في نفقتها، فضلاً عن الحقوق المدنيَّة وتوليّ الوظائف العامَّة(35).

المطلب الثاني: المراجعات النظريَّة لمفهوم العدالة تأصيلًا وتطبيقًا

أولًا: نحو إعادة تأصيل مفهوم العدالة منهجًا ونظريَّة

1 - إعادة تعريف العدالة عمومًا، والعدالة الاجتماعيَّة خصوصًا، بما يشمل كلَّ الأبعاد. فمن الضروريِّ، من وجهة نظر علميَّة بحتة، الكشف عن كيفيَّة فهمها كمفهوم مع التطرُّق إلى مبادئها، وعلاقتها بالمفاهيم السياسيَّة الأخرى، ومرتكزاتها الأساسيَّة، والنقد الموجَّه إليها. وذلك من أجل فهم ماهيَّتها، وكيف يتمُّ تطبيقها على المجتمع بشكل أفضل[1].

2 - إعادة الاعتبار للمفهوم الحقيقيِّ والشامل للعدالة من حيث توزيع الثروة، والفرص، والامتيازات داخل المجتمع. في الحضارة الغربية، وكذلك في الحضارات الآسيويَّة القديمة، غالبًا ما يشير مفهوم العدالة الاجتماعيَّة إلى عمليَّة ضمان قيام الأفراد بأدوارهم المجتمعيَّة، والحصول على ما يستحقُّونه من المجتمع. ويمكن أن نحلِّل عناصر العدالة المطلقة، أو الإنصاف ووظائفها على النحو الآتي: **أ)** إنَّ فكرة العدالة والإنصاف تقع ضمن منظومة القيم الأخلاقيَّة والإنسانيَّة. **ب)** لا تتحقَّق المساواة في غياب العدالة، لأنَّ العدالة والإنصاف، هما الأساس في المجتمعات وتطوُّر الشعوب والثقافات عبر العصور. **ج)** إبراز وتمايز دور العدالة والإنصاف مستندة إلى التشريع الدينيِّ والإنسانيِّ والوطنيِّ والدوليِّ، لتنظيم العلاقات البشريَّة السليمة في المجتمعات .**د)** بناء المؤسَّسات الاجتماعيَّة والتشريعيَّة والقانونيَّة، بوصفها جزءًا من تنمية الحياة المجتمعيَّة الخاصَّة التي تحقِّق العدالة والإنصاف. **ه)** بروز مفاهيم العدالة الاجتماعيَّة والسياسيَّة، في مواجهة العولمة، وحماية حقوق الإنسان، وبالذات الفقراء، والمهمشين، والفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع. **و)** العدالة والإنصاف هما القاعدة القانونيَّة التي دخلت في صلب التشريع الحديث ومنه القانون الدولي العام[2].

3 - العموميَّة والخلود لمبدأ العدالة في الإسلام: فالمساواة،- وإن كانت هي روح العدالة-، تعني تطبيق القواعد القانونيَّة على الحالات المتماثلة في المؤسَّسات القانونيَّة الواحدة، لتحقِّق

[1]- فتحي القرش.العدالة والحريَّة، و بيجوفيتش. وعصمت سليمان، العدالة الاجتماعيَّة والفقر.
[2]- إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1،الدار العربيَّة للموسوعات، بيروت، 1999م.

صفة العموميَّة، كما أنَّ مبدأ المساواة في الإسلام يتَّسم بالخلود والاستمراريَّة، لأنَّ مصدر التشريع الإسلاميِّ هو القرآن الكريم الذي وضع الخطوط العريضة والمبادئ العامَّة للعدالة، وقيام الفقه الإسلاميِّ بالاجتهاد والاستنباط منه بما يتناسب مع تطوُّر الحياة الاجتماعيَّة وتوسيع نطاقه وإضافة مبادئ جديدة إليها[1].

4 - كان من أعْظَم ما أرْسى النَّبيّ (ص) في المجتمع الإسلامي قوانين العدْل بين كلِّ أفراده، من دون تمييز أو استثناء. امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامينَ لله شُهَدَاءَ بِالْقسْط وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ [المائدة: 8]. ولما قدِم النبي(ص) المدينة وأقطع الدورَ، وأقطع ابنَ مسعود فيمَن أقطع، فقال له أصحابُه - وفي روايات أُخرى: فقالت له قريش أو حي من بني زُهرة، يقال لهم بنو عبد بن زهرة : يا رسولَ الله نكِّبْه عنَّا، قال(ص) : (فلِمَ بعثني الله إذًا؟ إنَّ الله - عزَّ وجلَّ لا يقدِّس أمَّة لا يُعْطون الضَّعيف منهم حقَّه)؛. أيْ: فلِمَ بعثني الله تعالى، إذا أنا رضيتُ بالجوْر في تأخير مسلم عنكم؛ لأنَّكم أشرف جنسًا أو نسبًا؟ فهو يؤسِّس لقاعدة بناء وإعمار الحضارات، في حديثه عليْه السَّلام أعلاه[2].

5 - التأسيس الفلسفيُّ للعدالة الاجتماعيَّة وفق الرؤية القرآنيَّة: إنَّ تصوُّرات العدالة الاجتماعيَّة كما يطرحها القرآن الكريم، تُباين في جذورها التأسيسيَّة عن الرؤى والأطروحات الغربيَّة حيالها في أكثر من منحى فلسفيٍّ، إذ تجيء،- وفق الرؤية القرآنيَّة-، متمثِّلة لمنهج متكامل تقوم عليه فكرة الحياة كلها واتجاهاتها، وفق سياق القيم الأخلاقية المتلازمة المعبرة عن منظومة غاية الكمال والجمال والاستقامة والتوازن والثبات، المفضية في النهاية إلى الحقِّ تعالى[3]. إنَّ مصطلح العدالة المطلقة" أو (الإنصاف) في الاستخدام القرآني، - بحسب سعيد النورسي-، تأتي على ثلاثة أوجه على سبيل الإجمال:

أ) العدالة، بمعنى المساواة في التعامل.

ب) العدالة، بمعنى التوازن في الأشياء والموجودات كلّها.

ج) العدالة، بمعنى الجزاء بالمثل؛ وهي صورة معنويَّة تتجلَّى من خلال الحكمة الإلهيَّة المطلقة في تصريف شؤون الخلق، ولا سيما في المجتمع البشريّ. وهي تجمع بين العدالة القانونيَّة والاجتماعيَّة، أي تحرّي الحقِّ، لتحقيق العدل بين الناس وفق الشرع، وإعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقَّه،

[1]- أميمة جمال، العدالة كغاية للقانون، ونادية معوض ، العدالة والحريَّة، و إسراء ربحي، مفهوم العدالة.
[2]- الطَّبراني في الكبير والأوسط من حديث ابن مسْعود، وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع».
[3]-) حسن عبد الحي، حضارة العدل، الألوكة، زرته في 15-5-2025م، على الرابط: https://www.alukah.net/.

لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الله يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ**﴾(النحل:90)، وقوله: ﴿**فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ**﴾(البقرة:194)، والعدل هنا يعني، المساواة في التعامل؛ خيراً فخير، أو شرًا فشر[1].

قائمة المصادر والمراجع

1. [القرآن الكريم].
2. ابن رشد، فصل المقال، تحقيق: د. محمد عمارة، ط3، دار المعارف، مصر، 1999م.
3. ابن منظور الأفريقي، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت،1997م، ج 11. وتهذيب اللغة، تحقيق: عمر سلامي، عبد الكريم حامد، ، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001
4. أبو الحسن الندوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ط5، دار العروبة، القاهرة، 1964م.
5. أبو حامد الغزالي، المنقذ من الضلال، تحقيق: محمود بيجو، ط2 دار التقوى للطباعة والنشر، عمان، 1992م.
6. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1،الدار العربيَّة للموسوعات، بيروت، 1999م.
7. أحمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسيَّة،ط1، دار مكتبة الكندي للنشر، عمّان،1988م، ص186.
8. أحمد وعيظي، نظريَّات العدالة:، تر: حيدر نجف، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،2017م.
9. إدوار تايلور، الثقافات البدائيَّة، الطبعة الإنكليزيَّة،1817م وول ديورانت، قصَّة الحضارة، ترجمة، زكي نجيب محمود، ط1، بيروت ،1988م.
10. أزوالد اشبنجلر، تدهور الحضارة الغربيَّة، ترجمة: احمد الشيباني، ط1، دار مكتبة الحياة، من دون تاريخ.
11. الأمير عبد القادر الجزائري، المواقف في بعض إشارات القرآن إلى الأسرار والمعارف.
12. أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسيَّة من أفلاطون إلى ماركس،ط5، دار المعارف، القاهرة، ، 1995.
13. أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفيَّة الطبعة الثانية، عويدات للنشر والطباعة، مكان النشر: بيروت 2012

[1]- إبراهيم شوقار، العدالة ومظاهر الخلل في الحضارة المعاصرة، على الرابط: https://hiragate.c .

14. إيمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، تر: عبد الغفار مكاوي، ، نشرة: مؤسسة هنداوي 2020 .

15. بطرس غالي وعيسى محمود خيري، مبادئ العلوم السياسيَّة، مكتبة الأنجلو المصريَّة، ط1، 1963.

16. جان أوريو، فولتير أو العقل ملكاً، تر: عبود كاسوحة، ط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، 2018.

17. الجرجاني، التعريفات، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط2،،دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2003م.

18. جوزيف ستالين، الماديَّة الديالكتيكيَّة والتاريخيَّة.،عن: الموسوعة الفلسفيَّة، إش: روزنتال وي. يودين؛ تر: سمير كرم، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، 1997.

19. حفضاوي سعيد، سقوط الحضارة الغربيَّة، قراءة في بعض الأدبيَّات الإسلاميَّة والغربيَّة، لسنة، 2017م،.

20. خالد ممدوح العزي، مفهوم العدالة الاجتماعيَّة بين الفكر الرأسمالي والفكر الاشتراكي، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، 4 فبراير، 2020م.

21. حسن الترابي: التفسير التوحيدي، ، ط1،الدار العربيَّة للعلوم، بيروت، 2011م.

22. الريشهري، ميزان الحكمة، ط2، مؤسَّسة دار الحديث الثقافيَّة، بيروت.

23. زواقري الطاهر، و نورة بن بوعبدالله ، العدالة الدستوريَّة ، مجلَّة «العدالة»، جامعة باتنة، الجزائر،ع1،،2014م،12-19.

24. شيماء عبد العزيز الشامي ، العدالة الاجتماعيَّة في الفكر السياسي الغربي، جون رولز أنموذجاً، نشرة: مؤمنون بلاحدود، 2015م.

25. عبد الباقي مفتاح، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

26. عبد الله محمد الفلاحي، المعرفة والوجود في فلسفة أحمد بن علوان الصوفيَّة، ط1،شبكة أطياف الثقافيَّة للدراسات والترجمة والنشر، الرباط،2024م.

27. عبد المنعم النمر، إسلام لا شيوعيَّة، ط1، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997م. أحمد عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي،ط1، الدار الجامعيَّة، الإسكندريَّة: ، 2003م.

28. عصمت محمود أحمد سليمان، العدالة الاجتماعيَّة وقضايا الفقر في عالمنا المعاصر، مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، 2019 .

29. علي بيات من جامعة الإلهيّات، حقل تاريخ وحضارة الشعوب الإسلاميّة، جامعة طهران.

30. الفارابي: كتاب الحروف، وابن سينا: الإشارات والتنبيهات، ج3، عن: جميل حمداوي ، مفهوم الحقيقة.

31. فردريك هيغل، أصول فلسفة الحق، تر: إمام عبد الفتاح إمام، ط3، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2007 .

32. فوغل، جكسون شبيغل، تاريخ تمدُّن مغرب زمين، ج1، ص756-757، 1387.

33. الفيل التنين، صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعًا، روبين ميريديث، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يناير 2009.

34. مبخوتة أحمد، إعمال مبدأ الشرعيَّة كضمانة أساسيَّة للمحاكمة العادلة أمام القضاء الدولي الجنائي، مجلَّة «صوت القانون»، ع3،مج 4، 2017.

35. محمد حميد الله الحيدر أبادي، مجموعة الوثائق السياسيَّة للعهد النبوي و الخلافة الراشدة، ط1،مطبعة القاهرة، مصر، من دون تاريخ.

36. محمد شقير، في ماهيَّة العدالة والجوهر الأخلاقي، مركز فكر للدراسات الاسلاميَّة، بيروت، من دون تاريخ.

37. محمد صادق الإبراهيمي، الأزمة الحضاريَّة في عالمنا المعاصر، الوسط البحرينيَّة، 2010م.

38. مراد دياني، نظريَّة العدالة في النموذج الليبرالي، ط1، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، 2014،.

39. مورس دوب، دراسات في تطوُّر الرأسماليَّة، تر: رؤوف عباس حامد، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندريَّة، 2003.

40. نسيمة صلاح، موقف غارودي من أزمة القيم في الحضارة الغربيَّة، مجلَّة «مشكلات الحضارة»، 4(2) ،131-115 , 2016،

41. هرمان دونكر، البيان الشيوعي، تر: عصام أمين، ط 2، 2016م .

42. ويل ديورانت، قصَّة الفلسفة، ترجمة فتح الله المشعشع، ط 4 (بيروت: مكتبة المعارف، 2014) .

43. يوسف اسماعيل النبهاني، الأنوار المحمديَّة ، ضبط: عبد الوارث محمد علي، ط2، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 2003 .